

أدارة المنظمات : المنظمات الغير ربحية (منظمات المجتمع المدني) .

المدرس المساعد محمد حميد عبدالمجيد

المقدمة :

أن فكرة المجتمع المدني ظاهرة قديمة وليست حديثة ، لكن في الاونة الاخيرة كثر الحديث عن المجتمع المدني ، ان الموضوع المجتمع المدني قديم يعود الى عدة آراء لمفكرين آغريقين أمثال أرسطو و أفلاطون وغيرهم كثير ، كذلك ظهرت هذه الفكرة بشكل واضح في القرن الخامس عشر خلال النهضة الاوربية على يد العديد من المفكرين أمثال (غرامشي وهيجل وروسو و لوك وهوبز) وغيرهم كثير ، فقد كان لظهور مفهوم المجتمع المدني في ظل التحول الجذري الذي أجتاح أوربا والانتقال من عصر الظلام الى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد .

أدى بروز منظمات المجتمع المدني بشكل جلي من خلال التجمعات النسوية و الاتحادات العمالية خلال الحربين العالميتين الاولى و الثانية ، وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٥ تشكلت منظمة الامم المتحدة (United Nations) وكان لهذا التشكيل عدة أمور مهمة منها تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والتي من أهدافها العمل على تحقيق الاهداف التي تسعى لها الامم المتحدة في ميثاقها ، وبعد مرور ثلاثة أعوام و تحديداً في عام ١٩٤٨ تم الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي عزز من دور المجتمع المدني حيث اعتبره إحدى الوسائل الاساسية التي من خلالها تكتسب الحقوق عن طريق تفعيل القوانين التي تضمن حرية تكوين المنظمات و التجمعات .

كما لابد الاشارة الى أن منهج وعمل منظمات المجتمع المدني يتوافق مع جميع المذاهب والديانات من حيث الانسانية والتفاعل مع الاخرين و الشعور بهم والعمل معهم في النشاطات الطوعية ويبقى اولاً و اخرأ نيل ثواب الله سبحانه وتعالى ، أن الدين الاسلامي أكد على العمل الطوعي كونه عمل نبيل ويستطيع ان يعزز التكافل الاجتماعي وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع ، كما أكد الدين الاسلامي على لزوم إيجاد مجتمع يتناسب مع الاخلاق والايمان ، والاعمال الصالحة .

العراق بلد الحضارة والعلم والتقدم الذي امتد وجوده الاف السنين, نظم فعالياته المختلفة بشكل منظم من خلال وضع اسس وقواعد تحكم اعمالها ومنها منظمات المجتمع المدني التي كان لها الدور البارز في

الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في كل المراحل, وحتى يمكن ان نثبت فهم واضح للتطور التاريخي لها لابد ان نتاولها على اساس المراحل التاريخية والطبيعة السياسية لكل مرحله بموضوعية وحياد.

الفرع الاول: من عام ١٩٢١-١٩٥٨

تطورت مكونات المجتمع المدني الحديث في العراق منذ إصلاحات مدحت باشا (١٨٧٢)، وتواصلت في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، بوتيرة متسارعة. وكانت في الواقع عملية تحديث لمجتمع زراعي انتقل من أشكال التنظيم لقرابيه التقليدية، كالعوائل والعشائر، وبيوتات الأشراف والأعيان، والأصناف الحرفية، إلى مجتمع يعتمد معايير الثروة والتعليم الحديث، من دون أن يفقد ماضيه التقليدي بالمرّة. فهو مجتمع انتقالي، تتجاوز فيه الطبقات الحديثة، مع الفئات التقليدية، وتقع بين الاثنتين فئات وسيطة تحمل شيئا من هذا وذلك. ترعرعت طبقة من التجار والصناعيين والمصرفيين والمقاولين في قطاع خاص، على أساس اقتصاد السوق، وباتت قوة مجتمعية يحسب لها حساب. كما نشأت، قبلها، طبقة قوية من كبار ملاك الأرض.

وأدت عمليات التحديث، أيضا، إلى نشوء طبقات وسطى تعتمد بالأساس التعليم الحديث، مثلما تعتمد على الملكية ورأس المال في جانب.

وتبلورت طبقات عاملة في الصناعات الحديثة، وطبقة فلاحية معدمة في الأرياف. بإزاء نشوء الثروة الاجتماعية كمجال مستقل نسبياً، نمت أيضا اتحادات وجمعيات وحركات اجتماعية، تعبر عن هذه المصالح، وتذود عنها، ضاغطة على المجال السياسي. وبموازاة ذلك أيضاً، ازدهرت بشكل نسبي صحافة ومجال معلوماتي غير حكومي. كان لتسلط الاقطاع وامتلاكه لكل وسائل الانتاج دور في موضوعة الحقوق المدنية التي امتلكوها بقوة، لذلك كان الظلم والاستبداد، والاشارات التاريخية سجلت تعسفهم والضيم الذي كان يعاني منه الانسان البسيط في مناطق جنوب العراق ووسطه وشماله.

وكانت اول اشاره رسمية وقانونية لشرعية تشكيل منظمات المجتمع المدني جاءت في القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥م فقد جاء في المادة الثانية عشر (أن للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون) وهذه أول بادرة إلى تكوين منظمات مجتمع مدني، ومثلما كانت حقبة الضعف العثماني حقبة ازدهار للعمل السياسي، كانت بداية الاحتلال مناسبة لتشكيل تنظيمات سياسية جديدة، سرية وعلنية، وأعيد الاعتبار للحياة المدنية بعد ما انحسر ظل الدولة العثمانية عن العراق وعند تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م واعلان النظام الملكي في العراق تأسست العديد من المنظمات في تلك الفترة سواء كانت طلابية ام نسائية ام نقابية الى وجود العديد من الجمعيات

الخيرية والثقافية التي كانت تمارس نشاطها وفعاليتها وصدرت عدة قوانين تنظم عملها مثل قانون الجمعيات الذي صدر في العهد العثماني ثم صدر قانون عام ١٩٢٢ وقانون ١٩٥٤ وقانون ١٩٥٥.. وفي العقود المبكرة من العهد الملكي في العشرينات والثلاثينات كانت العناصر المختلفة لطبقة ملاك الاراضي المسيطرة اجتماعياً -المشايع والأغوات العشائرية و(السادة) العشائريون والحضريون، وفي الاربعينات والخمسينات رصدت هذه العناصر صفوفها مبنية مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة كالضرائب والمناصب والدفاع عن النظام الاجتماعي الذين يجنون الفائدة .

إن الجمعيات والمؤسسات في تلك الفترة كانت خاضعة بشكل أو بآخر الى سلطة ورقابة الدولة ثم أصبحت تدريجياً امتداداً طبيعياً لمؤسسات السلطة السياسية وفي فترة الثلاثينيات حيث كثرت الانقلابات العسكرية وتنامي الدور الوطني للحركات السياسية والصراع الحاصل بين الحكومة ومعارضتها , لم تحقق هذه الجمعيات او المؤسسات نجاحات حقيقية سواء في المجالات الثقافية او الاجتماعية كما إن النظام الذي كان يسيطر على مقاليد الحكم لم يكن نظاماً ديمقراطياً بل كان نظاماً ملكياً لم يفتح المجال لنشوء وتطور مجتمع مدني حقيقي في تلك الفترة .أنا نرى أن هذه المرحلة شهدت بدايات حقيقيه للنقابات والجمعيات أكدت وجودها من خلال بروزها على مسرح الحياة السياسية ونضالها من اجل الجماهير ومن أبرز النقابات في تلك الفترة نقابة عمال السكايرة ونقابة النفط واتحادات الطلاب والفلاحين والمعلمين والمهن الاخرى التي ساهمت في الكثير من الانتفاضات الشعبية.

الفرع الثاني :العهد الجمهوري لغاية عام ٢٠٠٣م شهدت عدم الاستقرار السياسي الذي تمثل بالاغتيالات السياسية والانقلابات الفاشلة المتعددة، وثلاثة تغيرات ناجحة أدت الى تغييرات في النظام. وأعاقت بشكل كبير تنمية المجتمع المدني خلال هذه المرحلة . ان مصطلح العهد الجمهوري مضلل في الواقع. حيث هيمنت السياسة العسكرية على العراق طوال هذه الفترة، وقد تم تقديم القليل القليل في مجال تطوير المؤسسات الديمقراطية أو استعادة المجتمع المدني العراقي.

خلال المرحلة الجمهورية السابقة، تمكنت بعض المنظمات الوطنية القوية الحفاظ على مستوى معقول من الأحادية والاستقلال في وضعها وعملياتها ، مثل جمعية الهلال الأحمر العراقية وعدد من الجمعيات الثقافية والتعليمية. ويبدو أن فرصة منظمات المجتمع المدني بالانتعاش والتطور اصبحت بالشلل النسبي نتيجة تدخل الدولة واحزاب السلطة على هيكليتها وتسير أعمالها حيث تم تجير نشاطاتها لهم، ورغم أن الفترة الجمهورية اقتصرت من الناحية القانونية على منظمات المجتمع المدني المهنية، إلا أنها بقيت ضعيفة ومشلولة أمام سلطة تنفيذية طاغية، هذا باستثناء بعض المحاولات لإثبات وجودها كما في الاضرابات النقابية في بغداد (عهد الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم قاسم) الذي شهد محاولة فاشلة

(١٩٦٠) لإحياء منظمات المجتمع المدني في استمرار غياب الدستور الدائم، وكذلك المحاولات المحدودة التي ابدتها بعض المنظمات المهنية لتأكيد استقلالها في اجراءاتها الانتخابية (عهد العارفين) ونرى ان منظمات المجتمع كانت بحاجة لقوانين تشريعية يتضمنها دستور دائم للبلاد تتضمن عبارات واضحة تؤكد اولا استقلاليتها ورفض وصاية وهيمنة الدولة والاحزاب ثانيا ان هذه المنظمات كانت بحاجة لكوادر قيادية واعية تفهم اساليب وطرق العمل في هذه المنظمات وثالثا كان من الممكن التحري عن هذه المنظمات ومعرفة مصادر تمويلها لغرض سلامة عملها, رابعا ان الحروب الكثيرة التي مرت على العراق خلال هذه الفترة وانشغال المجتمع بالعسكرة اضعف لحد كبير نشاطها وفعاليتها التعبوية التي يفترض ان تصب في خدمة الانسان وتطلعاته المشروعة نحو الحياة المستقرة والأمنه.

الفرع الثالث: ما بعد ٢٠٠٣

مع كثرة وتعدد منظمات المجتمع المدني وتنوع نشاطاتها إلا انها لم تقم بدورها بشكل فعال في ازالة مخلفات نتاج سنين طويلة من المعاناة التي عاشها الانسان العراقي خلال المراحل السابقة, حيث كان هدف الكثير من هذه التجمعات هو الربح المادي على حساب النشاط النوعي, ومع الاهتمام الكبير من قبل السلطات إلا اننا لم نلاحظ فعلها الانساني على الارض. ومن أبرز ما تم تحقيقه في هذا المجال هو (استحداث وزارة باسم وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وذلك ضمن التشكيلة الحكومية الاولى بعد انتقال السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة الى العراقيين في الثلاثين من شهر حزيران ٢٠٠٤). حيث كان للوزارة دور بارز ومهم ومتابع وتطور نشاطها بشكل ملفت للنظر في فترة تسلم السيد المهندس علاء الصافي الوزير السابق لها حيث تحققت الكثير من الانجازات المهمة والاساسية لتثبيت أساسيات عملها. إن التحولات الأخيرة في المجتمع العراقي قد تركزت اثارها على صورة المشهد العراقي عموما وافرزت اوضاعاً جديدة شملت جميع مفاصل الحياة العامة ولقد كان تأثير هذه المتغيرات واضحا وجليا على المستويات المدنية (احزاب، واتحادات وجمعيات خيرية وانسانية).. وعلى الرغم من أن الكثير منها حديث العهد، وما زال في طور البداية، فإنه بشكل او بآخر نواة طبيعية لمتاليات مجتمع مدني طوعي قادم في العراق (وسيكون له دور فاعل بلا ادنى شك في الحياة السياسية والديمقراطية في العراق) وبالرغم من وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق كانت تعتبر وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني هي المؤسسة الحكومية الأساسية التي تُعنى بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق، وتعمل على تنظيم وتنسيق نشاطات مؤسسات ومنظمات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني بشكل مباشر أو بواسطة مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية من أجل رسم

برامج وخطط للتوظيف الأمتل لمؤسسات المجتمع المدني، ورفد أنشطتها بحيث تسهم في تعزيز برامج التنمية الشاملة في البلاد.

المصطلحات الاساسية للمنظمات وأختصاراتها:

١. منظمة غير ربحية (NPO) Non- Profit Organization :

وتسمى المنظمة التي لا تسعى وراء الارباح ، وهدفها هو دعم النشاطات العامة والخاصة بدون أي مصلحة تجارية أو غرض ربحي أو الدعوة اليه ، وينحصر عملها في مجالات واسعة عديدة أهمها (المؤسسات الخيرية والمؤسسات الدينية والرياضية والرعاية الاجتماعية وحماية الحيوان و تقديم المساعدات البيئية والانسانية) .

٢. المنظمة Organization :-

شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الافراد المكونين لها وتدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للاعضاء .

٣. الادارة Management :-

أستغلال الموارد المتاحة من خلال التخطيط و التنظيم والتوجيه والرقابة من أجل تحقيق الهدف بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة .

٤. الفاعلية Effectiveness :-

وتعبر عن مدى تحقيق أهداف المنظمة .

٥. الكفاءة Efficiency :-

هو الاستخدام الاقتصادي للموارد المتاحة وحسن الاستفادة منها .

٦. الهيئة الادارية Administrative Board

تتكون من أعضاء يتم انتخابهم بطريقة ديمقراطية من الهيئة العامة للمنظمة ، وتتولى مهام و صلاحيات محدودة وتعتبر السلطة التنفيذية لسياسات وأهداف المنظمة ، ولا يجوز أن يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء ، كما لايجوز أن تزيد مدة اللجنة الادارية عن أربع سنوات .

مفهوم المنظمات غير الحكومية : -

" تعرف على أنها مجموعة من الأفراد لهم هدف معين و محدد يستخدمون مواردهم المتاحة من أجل تحقيق أهدافهم المنشودة " وعادةً ما تقسم المنظمات الى قسمين أولاً منظمات حكومية و منظمات غير حكومية .

المنظمات غير الحكومية هي مجموعات طوعية ، لا تستهدف الربح ، ينظمها مواطنون و أشخاص على صعيد محلي أو قطري أو دولي ، اذا كان عضوية المنظمة أو نشاطها يقتصران على بلد معين عندئذ تعتبر منظمة حكومية وطنية . وكونها غير ربحية تعتبر من أهم مميزات المنظمات غير الحكومية لانها تقوم بتقديم كافة الخدمات على أفراد المجتمع دون أن تستهدف من ذلك كسب الارباح . فهي تعمل ما بين القطاع العام (الحكومي) و القطاع الخاص ، فالقطاع الخاص دائماً يسعى الى تحقيق الربحية أما القطاع العام او ما يسمى بالقطاع الحكومي فهو ليس جزءاً من هذة المنظمات التي يمكن تصنيفها على أنها منظمات مجتمعية ، البعض يطلق على تلك المنظمات (القطاع الثالث) كونه يقدم خدمات تلبي حاجة المجتمع و يشمل شريحة كبيرة من المجتمع ويقدم خدمات خيرية للفقراء و المساكين في المجتمع ويحقق خدمة عالية على مستوى من الجودة ، وفي اغلب الاحيان تكون المنظمات التي تقدم الخدمة الى افراد المجتمع هي منظمات غير ربحية .

وخالصة لما تقدم فانه يمكن القول بأن المنظمات غير الربحية هي (مؤسسة اجتماعية لها أهداف محددة وبالامكان أنشائها من قبل فرد أو مجموعة أفراد من أجل تحقيق تلك الاهداف التي نشئت عليها هذة المؤسسة كذلك هي متفاعلة مع المحيط والمجتمع) ، وللمنظمات الغير الربحية عدة خصائص منها :-

- ❖ التنظيم شرط أساسي ولايكتب النجاح بدونه .
- ❖ تهدف الى تطوير الانسان والمجتمع و تنميته وأهدافها تقديم الخدمة .
- ❖ لا تهدف الى السعي لتحقيق الارباح ، إنما تتحرك في مجال تحقيق أهدافها في تقديم الخدمات الى جميع شرائح المجتمع .

❖ ليس لها موارد كثيرة انما مواردها محدودة وتستحصل على التمويل والهبات والتبرعات ولايتاح لها الوقت والمال والموارد البشرية اللازمة لتصميم وتنفيذ و متابعة العمليات الادارية بشكل مؤسسي .

❖ مواردها البشرية هم من المتوعين وبالتالي من الصعب تقييدهم في انظمة ادارية محددة .